

مساهمة في الذكرى الخمسين لإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

خمسون عاما بعد إنشائها يبقى حضور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الزمن السياسي المعلق للأمة. فالحكومة المؤقتة بالنسبة لكثير من الجزائريين تبقى الحكومة الوحيدة ذات الشرعية التي لا جدال فيها التي عرفتها الجزائر الحديثة، فانقلاب 1962 ضد التعبير الحكومي للثورة الذي قام به أولئك الذين كان من المفترض منهم حمايتها مازال يؤثر بصفة مؤلمة على واقع البلاد. هذا الانقلاب الأول الذي قام به أولئك الذين سلمهم الشعب والثورة سلاحيهما أسس النظام الذي يجر الجزائر نحو انحراف بلا مخرج.

بالفعل فالنظام السياسي السلطوي ذو الطبيعة العسكرية البوليسية الذي فرض تحت تهديد الحراب استمر أولا عن طريق قمع الحريات وأيضا بتبني تاريخ محرف لمقاومة الشعب الجزائري، وأيضا، وخصوصا منذ جوان 1991 بالعنف العاري والقوة المطلقة.

من أزمة لأزمة، من مذبحه الأبرياء في أوج الحرب ضد المدنيين إلى المرحلة الحاضرة من الرفاه الكاذب والتبذير وإرهاب "متبقي"، يندهور الوضع بصورة خطيرة ويهدد سلامة البلاد والسيادة الوطنية. فالانسداد السياسي الذي أراده أولئك الذين يحكمون فعليا الجزائر وإلغاء كل القوى السياسية التي يمكنها تأطير وتسيير المطالب الشعبية يرهن المستقبل الوطني.

فتسيير المجتمع بالعنف والحرب النفسية عن طريق تغذية انقسامات مفبركة وإطعام تناقضات كاذبة قصد تفتيت وتشنيت النضالات الاجتماعية والسياسية أوصل اليوم إلى شبه فقدان أي شكل من أشكال التنظيم المستقل، كما نتج عنه تفكك الدولة وفقدان كل أشكال الضبط الاجتماعي.

يتفق الجميع على ذلك: لا توجد أية قوة منظمة علنيا للوقوف في وجه العنف المعمم والهدام الذي يلاحظ تصاعده كل فرد منا. ليس الصدد هنا صياغة سيناريوهات عن كارثة قادمة، بل على العكس محاولة حصرها إن لم يمكن تفاديها.

إن الأهداف الأولى لنداء أول نوفمبر لم تترجم بعد في الواقع. فنداء أول نوفمبر، الذي يبقى إلى حين بروز نظام دستوري جديد ناتج عن إرادة الشعب النص الوحيد الذي يمكن أن تركز عليه الجمهورية الجزائرية، كان ينص على أن هدف الاستقلال هو:

- 1- إعادة بناء الدولة الجزائرية السيدة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.
- 2- احترام كل الحريات الأساسية بدون تفرقة بين الأعراق والديانات.

ومن البديهي أن البلاد التي استرجعت استقلالها الشكلي لم تضمن بعد تنفيذ المحتوى الأساسي للاستقلال الوطني كما تم نصه في نوفمبر 1954. إن التخلي عن مبادئ نداء نوفمبر من طرف تنظيم بدون ملامح لا يكثرث لأدنى حس بالمصلحة العامة جعل البلاد تنزل نحو جحيم المتاهات واليأس.

ففي النظام الحالي، لا مستقبل للشباب الجزائري إلا في الهروب الانتحاري نحو غريب معادي أو التخريب أو في هوامش الجنوح والإجرام. فالظروف الاجتماعية للأغلبية الواسعة للشعب الجزائري المتميزة بالهشاشة والفقر غير مقبولة على الإطلاق خاصة بالنظر إلى إمكانيات البلاد وتاريخها وموضوع نضالاتها المستمر.

ومما يضاعف الصدمة من بؤس الملايين الجزائريين هو تلك الأقلية من المحظوظين والوصوليين الذين يظهرون دون وجل ثراء ناتجا عن النهب وانتهاك القانون. إن البنزسة المنحطة والمال القدر يسيطران بوقاحة وغطرسة.

إن حصيلة هذا التسيير مدانة بصفة قطعية: خمسون سنة مرت بعد 19 سبتمبر 1958 وما تزال الحريات مداسة والتعبير مكما والعمل السياسي ممنوعا، لم تتغير سوى أشكال التعسف. وأمام الفساد والإهمال، الذي انتهج كطريقة لممارسة السلطة لم يبق للمواطنين الممنوعين من حقوقهم،

والممنوعين من تنظيم أنفسهم، سوى اللجوء اليأس إلى الشغب والتدمير. وهكذا دخلت ظاهرة الشغب يوميات بلاد في حالة عدم تسيير. إن عنف الدولة الذي أصبح يمثل السلطة الحقيقية المخفية وراء ستار مؤسسات خالية من المحتوى والمنطوية على نفسها معادية لكل تغيير، وتبتعد يومياً أكثر فأكثر عن المجتمع.

من شغب عفوي إلى تمردات محلية تبدو الجزائر كأنها تتحضر لقطيعة عنيفة وعامة عن النظام الاجتماعي الحالي. ولا يعود هذا الاحتمال إلى مجرد تَنَبُّئ بل إلى تحليل موضوعي والملاحظة الهادئة للواقع. وإن حصلت فإن هذه القطيعة قد لا تأخذ النظام فحسب بل البلاد كلها إلى عاصفة نهايتها غير معروفة ولا يمكن التنبؤ بتبعاتها. فانهايار نظام السلطة وغياب أي تأطير بديل للمواطنين قد يؤدي، كما هو الحال في بلدان أخرى من أفغانستان إلى الصومال مروراً بالعراق، إلى ظهور قوى تفكيكية وتعصبات تمت تغذيتها وتشجيعها منذ سنوات طويلة من طرف أجهزة التسميم للنظام. ففي هذه الفرضية، ونظراً للموقع الجيوستراتيجي للبلاد ودوره كعمون للطاقة، لاشيء يمنع تصور حصول تدخلات أجنبية مباشرة تحت أشكال وذرائع متنوعة. إلى حد الآن فإن المناعة الفعلية الوحيدة ضد هذه الانزلاقات تكمن في النضج السياسي لأغلبية الشعب الجزائري. إن هذا ليس تهويلاً بل للأسف تحليل مشترك معبر عنه من طرف كثير من المواطنين والمواطنين الصادقين وذوي بصيرة. يتطلب من كل مناضلي القضية الوطنية، بغض النظر عن اختلافاتهم، أن يتمكنوا من تجاوز مستوى التشخيص وأن ينتظموا في كل الأشكال الممكنة لمواجهة خطر حقيقي قابل أن يحصل دون سابق إنذار.

ففي ساحة سياسية مدمرة ليس هناك رجل منقذ ولا زعيم كاريزماتي ولا إيديولوجية وحيدة، وأكثر من ذلك، ليس هناك جهاز سياسي وحيد قادر على تأطير التمردات القادمة. فرجال السياسة الجدد بتنوعهم سيظهرون، وستفرض نفسها التنظيمات في التعددية وفق الأحداث.

وحتى ذلك الحين علينا كلنا مقاومة الإحساس بالعجز وحتمية الفشل الذي يحاول إثقالنا بها أولئك الذين باسم قراءة ناقصة للتاريخ يريدون ترسيخ فكرة: أن للشعب ما يستحق، وأن هناك عادة للخنوع مترسخة في الجزائريين. إن ذلك يعود إلى جهل بماضي شعب، على الرغم من مراحل السحق العنيف، عرف دوماً كيف يجد في نفسه الموارد والقدرات لمقاومة الاضطهاد. إن اليقظة ضرورية أكثر من أي وقت مضى في أفق، للأسف، سهل التنبؤ بحدوث أحداث خطيرة.

ليس الصدد هنا الدفاع عن خط سياسي أو ترقية مسارات فردية. بالعكس فالمقصود هنا هدف مشترك لكل المواطنين، إسمنت إرادة العيش المشترك في خط مستقيم مع نداء أول نوفمبر 1954. الوحدة الوطنية، العودة إلى القانون والرفض النهائي للعنف كوسيلة لتسيير البلاد هي الصرح المؤسسي للحريات الديمقراطية. كما أعلنت ذلك الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فالشعب الجزائري شعب مسالم ولكنه لم يخضع أبداً للظلم والتاريخ يشهد على ذلك. إن الإمكانية الوحيدة المتاحة في الظروف الحالية هي أن ينتظم الجميع تحت كل أشكال الديمقراطية غير العنيفة الممكنة. فعبر التحليل الهادئ والتنظيم يمكن إغلاق، بأقل الأضرار الممكنة، القوس العبثي الذي فتح في صائفة 1962 من طرف مغامرين بدون وازع متعطشين للسلطة. سنتمكن آنذاك من إتمام مهمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أخيراً، وخلق ظروف استشارة حرة وديمقراطية للشعب قصد تحديد مؤسسات الاستقلال الحقيقي.

عمر بن درة